مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع : العنف ضد المرأة		الرقم : 005/2
	المصدر : الأهرام الدولي	موقع الواب :	البلد : لبنان
		التاريخ : 28 - مايو - 2006	العدد و [ص] :

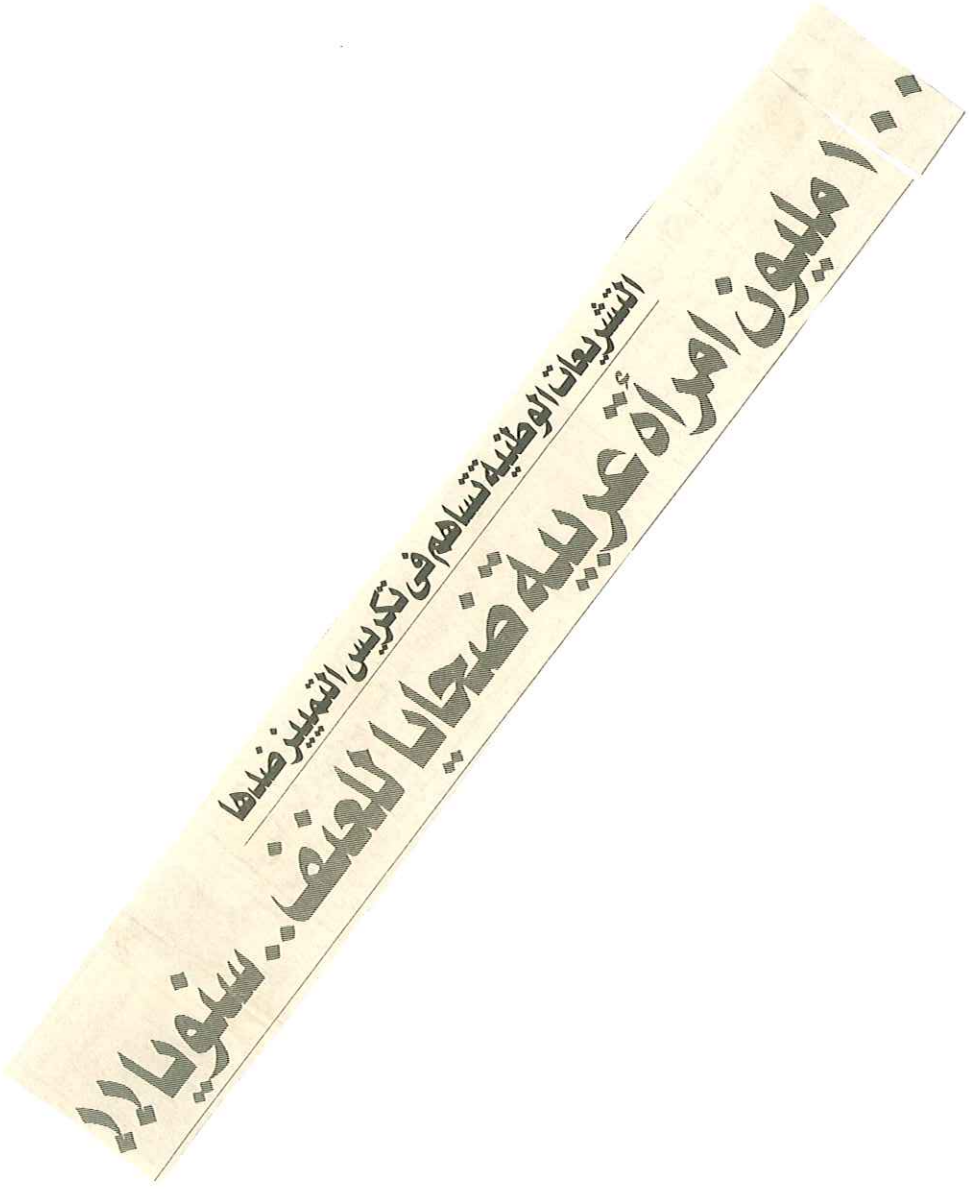

أكثر من ٢٤ عاما مرت على اعتماد اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، لكن يبدو جليا ان محتوى هذه الاتفاقية شأنها شأن مثيلاتها الخاصة بحقوق الانسان تبقى فى بلداننا العربية حبرا على ورق، تستعمل كخطابات مدوية فى الفضاءات الواسعة كلما سنحت الفرصة للحديث عن حقوق المرأة، فالمرأة إلى يومنا هذا تعانى الضغوط اللاانسانية من قبيل التبخيس والتحقير والمعاملة القاسية والمهينة التى تحط من كرامتها وترسخ دونيتها، وتشعل أزيز هذه المآسى التقاليد والأعراف والمعتقدات الذكورية.

فمن أين للمرأة مقاومة هذه الضغوطات؟ وهل يتطلب الأمر ألف قاسم أمين حتى يتغير هذا الوضع؟!

هذه القضية وغيرها من قضايا المرأة المعاصرة ناقشها منتدى النساء العربيات «عائشة» والمعهد العربى لحقوق الانسان وعدد من الجمعيات الأهلية فى حوارات مهمة فى العاصمة اللبنانية بيروت أخيرا.

وكانت احدى أخطر القضايا التى ناقشها المشاركون ظاهرة العنف ضد المرأة التى تنوعت أشكالها وطرحت فى الحوارات تساؤلات مهمة، ما هو حجم هذه الظاهرة فى مجتمعاتنا العربية؟ ما هى أسبابها؟ وهل يمكن مواجهتها ووضع حد لها؟ هذه المعضلة كانت ولا تزال منذ عقود محل اجتهادات ودراسات ومناقشات ساخنة فى أوساط الرأى العام والمهتمين بأوضاع المرأة فى وطننا العربى، كما كانت كذلك فى ورش العمل التى عقدت فى بيروت، ويتضح من عرض دراسات الوفود حول هذه الظاهرة فى البلدان العربية التالى:

من حيث حجم العنف المسلط على النساء فى المجتمعات العربية تؤكد دراسة «ندى خليفة» من الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان انه من بين كل ثلاث نساء فى الوطن العربى تتعرض اثنتان بشكل أو آخر لاشكال العنف وهى نسبة مرتفعة جدا تعنى ان ثلثى النساء فى الوطن العربى يتعرضن لاحدى صور العنف سواء كانت لفظيا أو معنويا أو جسديا، أما فى مصر كما جاء فى دراسة «عزة كامل» (مركز وسائل الاتصال الملائمة من اجل التنمية فى مصر) فان سيدة واحدة من كل ثلاث سيدات تتعرض للعنف فى الحضر وسيدتين من كل ثلاث سيدات تتعرضان للعنف فى الريف، وهى نفسها النسبة فى كل من موريتانيا والسودان والجزائر واليمن، بينما فى دولة مثل تونس كما تقول اعتدال المجبرى «مركز كوثر فى تونس» كانت النسبة سيدتان تتعرضان للعنف من بين أربع سيدات فى الحضر التونسى بينما فى الريف تتعرض سيدتان من كل ثلاث سيدات لأحد صور العنف وهى نفسها النسبة فى المغرب ولبنان وسوريا والاردن.

رسالة بيروت - مختار شعيب

واذا كان تعداد النساء فى الوطن العربى يقترب من ١٥٠ مليون نسمة، فمعنى ذلك ان ١٠٠ مليون امرأة عربية تتعرض لاحدى صور العنف سنويا.

أشكال العنف

يستنتج من الدراسات التى قدمت من خلال الجمعيات الأهلية ومن مراكز الاستماع التى انشأتها تلك الجمعيات لمساعدة النساء ان المرأة العربية تتعرض لكل صور العنف المعروفة فالضرب بآلة حادة أو إلقاء المواد الحارقة التى تفضى الى الموت مثل ١٠٪ من الحالات.

والالقاء من الادوار المرتفعة مفضيا إلى اصابات جسيمة ٩٪، والضرب المفضى لاصابات وكدمات ٧٢٪ والطعن بآلة حادة ٨٪، والطرد من مسكن الزوجية ١٤٪، والتحرش الجنسى من أولى القربى وفى أماكن العمل ١٥٪، والعنف الجنسى سواء كان من قبل الزوج أو قبل اخرين بما فى ذلك حوادث الاغتصاب والاكراه على ممارسة البغاء٢٥٪ من الحالات.

فضلا عن صور أخرى للعنف اللفظى والمعنوى الذى تتعرض له المرأة العربية، كالعمل بدون ضمانات صحية أو تأمينية فى مكان عمل غير آمن، والتفاوت فى المرتبات خاصة فى المناطق الريفية وفى القطاع الخاص ويرى الدكتور احمد يونس ودلال عيسى من الوفد المصرى ان هناك العديد من الأسباب التى وضعت المرأة فى هذا المأزق وبشكل خاص فى مجتمعاتنا العربية أولها ان الأعراف والتقاليد الاجتماعية العربية منحازة للرجال على حساب المرأة وتلعب دورا فى تدعيم اتجاهات العنف الذكورى ضد المرأة، فبناء على دراسات عديدة جاء تصنيف الزوج باعتباره الأكثر عنفا ضد المرأة بنسبة ٧٢٪، يليه الأب بنسبة ٤٣٪ ثم الأخ ضد أخته بنسبة ٣٧٪ ثم الابن ضد أمه بنسبة ٢٥٪.

وترى ٧٥٪ من النساء المعنفات و٨٥ ٪ من الرجال الذين يمارسون العنف انه امر عادى ومألوف ومتوارث ومتعارف عليه وان الأعراف والتقاليد والدين يمنح الرجل هذا الحق، ويعنى هذا فهما خاطئا لنصوص الدين وتعارضا واضحا مع قيمنا وأعرافنا العربية الأصيلة التى طالما عملت على حماية المرأة من كل صور العنف والتمييز.

وتجد زهرة ووارادى من المغرب وكارولين صليبى من لبنان ان نسبة العنف التى تمارس فى أوساط الأسر التى تعانى الأمية ضعف العنف الذى يمارس فى الأسر التى يتمتع أصحابها بدرجة عالية من التحصيل العلمى كما تتعرض المرأة التى لاتعمل لضعف العنف الذى تتعرض له المرأة التى تعمل مما يعنى أهمية التعليم والعمل للمرأة فى مواجهة العديد من السلوكيات الاجتماعية الخاطئة.

كما توضح الدراسات التى قدمتها الوفود العربية ان ٨٦٪ من حالات العنف تقع فى المسكن سواء كان مسكن الزوجية أو منزل الأب، و٢٤٪ من حالات العنف تقع فى اقسام الشرطة، و٦١٪ من حالات العنف تقع فى وسائل النقل العام والشارع، ولأن فاتورة الحروب باهظة الثمن فدائما ما تدفعها كاملة النساء اللاتى بقين على قيد الحياة من الاغتصاب والضرب الوحشى وغيرها من صور العنف مرورا بالتعذيب ووصولا للقتل فحوالى ٦٥٪ من حالات العنف التى تتعرض لها المرأة العراقية والمرأة الفلسطينية تأتى من قوات الاحتلال كما ترى صابرين زين من مركز الدراسات النسوية فى فلسطين.

«كسر الصمت.. ضد العنف»

والآن هل يمكن مواجهة هذه الظاهرة ووضع حد لها؟

سؤال طرحه المشاركون فى المنتدى وترى شميسة رياحة من المغرب ان تزايد مشاركة المرأة فى العمل العام فى الأقطار العربية من الأدوات المهمة لتحسين وضع المرأة لانه يكفل للعناصر النسائية النشطة طرح وجهة نظر المرأة فى قضايا المجتمع وهذا الأمر يساهم فى تعديل الصورة النمطية عن المرأة لدى الرأى العام كما يمكن المرأة من التأثير فى صنع القرارات والتشريعات التى تخص المرأة بصفة خاصة وفى محاصرة منابع العنف المسلط على النساء، بينما ترى فلة بورحمانى من الجزائر أن تعليم المرأة ومواجهة الأمية أحد أهم وسائل الارتقاء بأوضاع المرأة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مما يجعلها أقل عرضة للعنف، فلقد وجد من الاحصائيات ان المرأة الأمية تعانى من

تعرضها للعنف ثلاثة أضعاف معاناة المرأة المتعلمة. وذلك لأن المرأة المتعلمة لديها القدرة على فهم القانون ومعرفة حقها فى الدفاع عن نفسها وقادرة على الوصول إلى الجهات التى يمكن ان تحميها.

وهنا يلعب القانون والتشريع الوطنى دورا مهما فى حماية المرأة من العنف وترى أميرة محمد من السودان ومنيفة خالد من الكويت ان الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال المرأة عليها عبء كبير فى تنقية قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العقوبات وغيرها من التشريعات فى الأقطار العربية. حيث تساهم تلك التشريعات حاليا فى مساعدة الجانى من الافلات من العقوبة كما فى حالات جريمة الشرف على سبيل المثال، كما ان عددا كبيرا من التشريعات الوطنية العربية تساهم فى تكريس التمييز ضد المرأة ومنها على سبيل المثال قوانين العقوبات فى الكويت والسودان وسوريا ولبنان.

وتضيف أنصاف خير الدين من تونس وأمل فتونى من لبنان ان الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال قضايا المرأة يمكنها بل ويجب عليها التقارب مع وسائل الإعلام والصحافة أولا لفضح الممارسات المختلفة ضد المرأة واثارة الرأى العام ضد مرتكبيها وثانيا للتحذير من خطورة تلك الممارسات ليس فقط على المرأة وانما على الأسرة وعلى الأطفال ومن ثم على المجتمع ككل، وثالثا لمحاربة الاعراف والتقاليد البالية والتى تدفع ببعض الرجال إلى ممارسة العنف ضد المرأة مع تكريس مفاهيم المساواة بين الرجل والمرأة والتأكيد على هذا الأمر ليس تقليدا للغرب حتى لايرفضه الشارع العربى وانما المساواة التى تطالب بها المرأة هى من صميم التراث العربى والاسلامى ومعتقداته الاساسية، ورابعا توعية الرأى العام من خلال وسائل الإعلام والصحافة بقضايا المرأة ليكون مشاركا فيها وليس بعيدا عنها وهذا يتطلب جهودا متكررة تقوم بها الجمعيات الأهلية سواء بعقد مؤتمرات وندوات مشتركة مع جهات اعلامية وصحفية، أو بتقديم تقاريرها لتلك الجهات لتستفيد منها فى تدعيم سياسة تمكين المرأة فى المجتمعات العربية.

وإذا كانت المرأة العربية تعانى صورا متعددة ومركبة من العنف فانها تمتلك أيضا أسلحة متعددة وآليات مختلفة يمكنها إذا استفادت منها ليس فقط كسر الصمت حول العنف المسلط عليها وانما تعظيم أدوارها فى تحديث مجتمعاتها إلى الأفضل.